



«اللجنة النيابية المؤقتة لمتابعة أحوال النازحين العراقيين تحذر من موضوع توطين النازحين وتدعو إلى إصدار قرار يمنع ذلك ويلزم الحكومة بإعادة تمهم إلى مناطقهم».

مشعان الجبوري  
النائب عن اختلاف العربية العراقي

«الحكومة العراقية طالبات التحالف الدولي بالمساهمة في تدريب وتسليح القوات العراقية لمساعدته في الوقوف بوجه إرهاب داعش، والتحالف وافق على ذلك».

من بيان  
المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء حيدر العبادي

«مستقبل الإسلام مرتهن بقدرة المسلمين على علاج الأصولية والجمود الفكري، وذلك من خلال تجديد الأصول التي يرتكز عليها الإسلام كروية كونية».

ضياء الدين ساردار  
كاتب ومفكر بريطاني من أصل باكستاني

## الإسلام السياسي إلى أين

أحدث ماثورة حول حاجة هذا الدين إلى التجديد باستمرار، أو بين الفينة والحين. ثالثاً، انتقال مركز النقل الديني من العقيدة إلى ما يسمى بالشريعة. علماً بأن العقيدة هي الأصل والأساس في الإسلام، أما الشريعة فإنها لا تحيل إلى غير ذلك المجهود البشري الذي بذله الفقهاء على مدى قرون طويلة في محاولة منهم لاستنباط أحكام عامة من النص القرآني، ومن النص الحديثي، وأحياناً من النص الصحابي أيضاً. رابعاً، انتقال مركز النقل الفقهي من القرآن إلى السنة. بحيث لم تعد السنة في الأخير مجرد شارحة أو مفسرة أو مكملة للقرآن، بل أصبحت مصدراً إضافياً للتشريع، وأصبحت أحكامها في آخر المطاف (مع ابن حنبل على سبيل المثال) ناسخة لأحكام القرآن. وليس يخفى أن النص القرآني يبقى الأقرب إلى العقل وإلى حقوق الأقليات وإلى الحريات الفردية من النص الحديثي، ومن النص التابعي أيضاً. خامساً، منح الأولوية المطلقة لمبدأ الجماعة على حساب مبدأ الفرد. وبهذا النحو أصبح الحزب مجرد جماعة، والمؤسسة مجرد جماعة، والدولة مجرد جماعة، وأصبحت المعارضة خروجاً عن الجماعة، والاختلاف في الرأي تخلفاً عن الإجماع والذي هو رأي الجماعة. إلخ. وبهذا النحو تلاشى الفرد في أتون الجماعة، وليس يخفى أن الفرد،

الأكثر عن الذهنية العربية والإسلامية - إذا كان الإسلام يحتاج إلى تجديد دائم- وتلك سنة الحياة- فإن هناك عدة عوائق داخلية تحول دون إمكانية تجديد الإسلام من داخل الإسلام السياسي، من بينها: أولاً، منطق الدعوة كما اعتمدته كل فصائل الإسلام السياسي، والذي حرّمها من إمكانيات تفعيل النقد الذاتي، ليس فقط كواجب أخلاقي وإنما كضرورة حياتية للنماء والتطور. فقد حدد الإسلام السياسي غايته في دعوة الناس إلى الحق الذي يعلو ولا يعلو عليه، غير أن منطق الدعوة هنا يحول الفضاء السياسي من فضاء للتواصل والتوافق والتفاوض والتنازل والتعايش إلى مجال للدفاع والاحتراق وصدام الحق والباطل، والخير والشر، والملائكة والشياطين، إلخ.

ثانياً، شعار "الإسلام هو الحل"، والذي بقدر ما كان يغري بوجود حل جاهز ناجز لكل مشاكل البلاد والعباد، فإنه يصادر على المطلوب. المطلوب أن ندرك بأن هذا الإسلام (الذي يقدمه البعض كحل سحري) هو بمثابة خطاب يضم آلاف الكتب والمجلدات التي ألفها ودونها وأملاها ونسخها وأعاد نسخها بنشر لديهم عقول قد تتسرع، وحواس قد تتخدر، ونفوس قد تطمع، وهو خطاب يحتاج إلى الكثير من الجهد النقدي لغاية تجديد هذا الدين، والذي يحتاج فعلاً إلى التجديد، بشهادة أهل الإسلام أنفسهم، وباعتراف

لـ هناك عبارة مشهورة لـ"لافوازييه" تقول: "لا شيء يموت، لا شيء يولد، بل الكل يتحول". إذا كانت تلك العبارة تصدق على عالم السياسة أيضاً- ولعل الأمر كذلك- فليس مرتقباً أن يختفي الإسلام السياسي عن المشهد أو يتوارى عن الأنظار، وعلى الأقل لن يحدث هذا في المدى المنظور. وبالتالي، كل ما يمكننا فعله هو أن نراهن على تحولاته المحتملة وتقلباته المرتقبة ومآلاته المأمولة. وهذا عين الصواب. لكن المشكلة تكمن دائماً في التفاصيل.

قد يكون التحول أحياناً نحو الأسوأ، وقد يكون نحو الأفضل في بعض الأحيان. وبين هذا المال وذاك تبقى قوة الحسم للذكاء والإرادة، لكن لا ننسى هامش الصدفة أيضاً. ألم يعتبر ميشيل فوكو أن الحياة صراع

الاسم الذي يُطلق على التحول الإيجابي هو التطور. وإمكانية التطور في الحقل السياسي هي بكل بساطة إمكانية الوعي بعوائق التطور لأجل إزاحتها عن الطريق. قد تكون عوائق التطور خارجية بحيث تسهل إزاحتها، لكنها قد تكون داخلية، وهنا وجه الصعوبة والتعقيد. وكما يقال، ما أسهل النقد، ما أصعب النقد الذاتي. نعم، ما أسهل أن ننتقد الغرب وأميركا وإسرائيل ولست أدري، لكن ما أصعب أن ننتقد أنفسنا أولاً. من وجهة نظر النقد الذاتي- هذا الغائب



سعيد ناشيد

”

**الإسلام السياسي مقبل على تحولات قد تكون دراماتيكية، وبصرف النظر عن قوته الانتخابية في هذا البلد أو ذلك، عليه أن يخرط في رهان الثورة الدائمة على مفاهيم الفقه التقليدي**

“

## غياب النقد الإسلامي لداعش

تنتقل منها هذه الادعاءات والممارسات. السؤال هنا يتعلق بشكل خاص بمسؤولية التيار الإسلامي الأخرى والاقدم، أي "الإخوان المسلمين" في سوريا ومصر والأردن وفلسطين، المفترض أنه الأكثر تضرباً من صعود "داعش". حتى الآن، لا يوجد جهد نقدي لهذه الظاهرة، لتفنيد وجهات نظرها. ومثلاً فإن رفض فكرة "الخلافة" تم باعتباره خطوة متسرة، كما جرى نقد ما اعتبر انحرافات "داعش" عن مواجهة النظام، ونقد الإعدامات الوحشية التي نفذها، لكن هذا النقد لم يصل دحض فكرة الخلافة، واعتبارها مجرد اجتهاد بشري وتاريخي، ولا إلى دحض فكرة تطبيق الحدود، أو فكرة الحاكمية لله، وحكم الشريعة، وغيرها من الادعاءات التي

إذ كل واحد منهم يعتبر أنه يمثل الحقيقة المطلقة إزاء الآخر وأنه الأجدر بالقيادة، ثمة أيضاً خلافات وافتراقات وقضية بين مختلف اطراف التيارات الإسلامية بتنوعاتها (الصوفية والسلفية والدعوية والجهادية)، إلى حد أن كل واحدة منها تكفر التيارات الإسلامية الأخرى تقريباً. مع ذلك فإن صعود "داعش"، مع خطورته على المجتمعات العربية، وعلى التيارات الإسلامية، لم يستدع ظهور نقد "إسلامي" له. ما يذكر بأن هذه التيارات، على الأغلب، كانت سكتت، أيضاً، عن تنظيم "القاعدة". واللافت أن معظم النقد الإسلامي لظاهرة "داعش"، هو نقد سطحي ينصب على بعض ادعاءاتها ومسلكتها، دون أن يصل لتفنيد الأسس التي

بغض النظر عن العوامل الداخلية أو الخارجية، التي أدت إلى صعود "داعش"، في سوريا والعراق، تبدو هذه الظاهرة بمثابة وليد لانسداد، أو تآزم، السياسة والثقافة في العالم العربي، وكننتاج للانغلاق الفكري، وبالآحرى الأيديولوجي، بين التيارات السياسية والفكرية السائدة، لاسيما في المشرق العربي. اللافت أن التخندق في معسكرات أيديولوجية متباينة، لا يقتصر على الوهن والضعف في كيانه السياسي. وإذا إذ هو يشمل، أيضاً، التخندق والتصارع في إطار التيار الأيديولوجي الواحد. هكذا، ومثلما ثمة مشكلات وافتراقات وصراعات بين كل من العلمانيين (القوميين واليساريين والليبراليين والديمقراطيين)،



ماجد كيالي

## اللعب بالإنسان العراقي

وإحلال الهلّة والأيمين الذين أصبحوا أعواناً وعناصر لمافيات الفساد التي هيمنت على جميع مرافق الحكومة، وجرى ما جرى خلال الثماني سنوات الماضية، وأخرها استباحة ثلث مساحة العراق من الوطن وحكمها من قبل التنظيمات المتطرفة، وانكشاف هزال المشروع الحكومي في بنائه مع الأميركيان جيش لم يصمد ساعتين أمام بضعة آلاف من المتطرفين. والأخطر من ذلك كله تحويل مسرح المعركة إلى كونها معركة "طائفية سنية شيعية" وتنفيذ الأجنذات السياسية وفق ذلك. مما أعاد انبعاث المرحلة الجديدة من موجات النزوح والتهجير "الطائفي" التي أخذت شكلاً جديداً داخل الأراضي العراقية بعد إغلاق منافذ الحدود الغربية (مع سوريا والأردن) إلا أنها موجة أكثر وضوحاً في هويتها الطائفية. فالنازحون هم من أبناء المحافظات العربية السنية الست التي كانت مسرحاً لتصاعد أزمة الحكم في العراق، وأصبحت أراضيهم مقرات عسكرية بيد تنظيم "داعش" تتنازعها القوات الحكومية ومليشيات "الحشد الشعبي".

لقد أصبح أبناء العرب السنة في مشهد مأساوي تراجميدي يكشف عن قساوة مشروع الإقصاء والتدمير الطائفي الذي تتقاسم تنفيذه كل من داعش الإرهابية وبعض جهات سياسية ومليشياوية مدعومة من سلطة الحكم والخارج.

بترامن هذا مع عودة عمليات الخطف والقتل في العاصمة بغداد، والأخطر من ذلك هو أن هذه الحلقة الكارثية تشهد التلاعب الوحشي القذر بسكن وقوت الناس النازحين والمهجّرين في جبال كردستان وغيرها في أقصى الظروف المناخية، حيث الفساد يطل بمخالبه الجهنمية ينهب ويسرق من حق الإنسان في مسكنه ومأكله المؤقت.

إن التلاعب بالإنسان العراقي أصبح ورقة محترقة رغم فعلها المكروه والمقبت بكرامة الإنسان وقيّمته. لقد امتزجت اليوم لعبة السياسيين (الشيعية والسنية) بالإنسان العراقي المغلوب على أمره، متوهمين أن ذلك يشكل انتصاراً لمشاريعهم الطائفية الهزيلة، وتأميناً لمواقفهم وكراسيهم المهرورة، وفاتنتهم حقيقة إن الإنسان العراقي ومهما كانت قساوة الظروف المرعبة ضده سيظل

الوطنية وإحلال الهويات الطائفية والعرقية، وبناء كيان سياسي معترف به دستورياً ودولياً يعطي مشروعية لهذا الهدف الكبير الذي وجد صداه لدى المتعطفين للسلطة والجاه والمال.

ولعل الكثير من المراقبين تساءلوا، وما زالوا، عن الأسباب الحقيقية وراء حالة انهيار المنظومة المجتمعية العراقية الموحدة، هل كانت تلك الوحدة شكلية واختفت تحت القبضة الحديدية للأنظمة المتتالية منذ تأسيس الدولة العراقية مروراً بحقبة نظام صدام حسين؟ ولماذا تمكنت مشاريع الإسلام السياسي "الشيعي والسني" من إطلاق الشحنات العاطفية الطائفية والهيمنة على الجمهور العراقي وتحويله إلى جمهورين: "سني وشيعي"، ونقل أزمات الصراع على السلطة التي غذّاهما وشجعها الأميركيان إلى عموم أبناء العراق، وتصعيد الأزمات لدرجة التصادم والصراع الديموي من خلال الدعوات المليشياوية التي حلت محل الجيش الوطني الذي أصبح منتسبوه خارج المواطنة عاطلين عظمى متسعين في بيوتهم، ثم مهاجرين إلى دولة الجوار سوريا التي احتضنتهم نظامها وفق شعاراته بدعم مقاومة "الاحتلال الأميركي" آنذاك.

اللعبة في هذه المرحلة تبلورت في تبني مشروع إعادة بناء ديموغرافية جديدة للمجتمع العراقي لكي يتكيف مع المشروع التقسيمي الطائفي، ولكي يعاد رسم هذه الخارطة انطلاقاً من العاصمة بغداد المعروفة بتركيباتها المختلطة والسيفيسائية، خصوصاً خلال عامي 2006 و2007 حيث ارتفع نسق عمليات الخطف والقتل والاضطهاد في معاملات الحقوق المدنية، والتنفيذ البشع لقانون "المسألة والعدالة" والمادة أربعة إرهاب، اضطرت بعدها آلاف العوائل لبيع ممتلكاتها ومساكنها والهجرة إلى بلاد الشام حيث احتضنتهم شعب سوريا الشقيق. وانتقل آلاف العلماء والأطباء والمهندسين والنخب الثقافية والفنية أصحاب المستويات النادرة للهجرة إلى كل من الأردن وبلدان الغرب.

لقد تحقق مشروع "الإفراغ الطائفي" وكانت النتائج العرضية كارثية على مستوى تفرغ مؤسسات الدولة من الكفاءات المهنية الهائلة، ومن بينها مؤسسة الجيش والأمن،

حلقات النزوح والهجرات المليونية التي يشهدها العراق هي جزء من مسلسل الكوارث منذ عام 2003 إلى حد اليوم، وهو مسلسل يستهدف المواطن الذي مرّفته الحروب الكبرى، التي أحييت شحنات أحلام الزعامة القومية وحماية البوابة الشرقية وتطلعات انبعاث الإمبراطوريات التي هيمنت على العراق في مفاصل من تاريخ الوهن والضعف في كيانه السياسي. وإذا ما خدمت تلك الشحنات في لحظات معينة، فإنها سرعان ما تجددت على وقع لعبة المصالح الجديدة، ولاشك أن موجات الهجرة والنزوح داخل وخارج الوطن هي لعبة استثمارها السياسيون الكبار والصغار. محنة النزوح خلال القرن الماضي استثمرت من قبل القوى الكبرى لتمرير مشروع الانقضاض على الحكم السابق، عبر إجراءات مبرمجة امتدت لأكثر من عشرين عاماً، وتراوحت بين الحصار الاقتصادي، وتسويق الملف الإنساني وتلفيق ملف "أسلحة الدمار الشامل".

كان الاستخدام السياسي للإنسان العراقي رخيصاً وساذجاً تم تمريره على الرأي العام الدولي. واستخدمته جميع المنظمات العالمية الإنسانية لتمرير فكرة بشاعة النظام ودموميته بحق "الأكراد والشيعية" لتمرير مشروع إسقاطه. والجميع يتذكر زيارة التحدي لكردستان عام 1991 من قبل دنائيل ميثران زوجة الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران، وقيادتها للحملة العالمية انطلاقاً من أرض كردستان، حيث استثمرت مكانتها الإنسانية لتمرير مشروع سياسي دولي محبك. النتائج الأساسية هي أن أكثر من تسعين بالمئة من العراقيين الذين استقروا في بلدان الغرب، تحولوا إلى مواطنين في تلك البلدان يزورون وطنهم الأم كسائحين.

تلك الحقبة من النزوح والهجرة لم تغير من ديموغرافية المجتمع العراقي المتماسكة وذلك لعدم وجود مشروع سياسي محلي يمتلك مثل هذا الهدف، لكن هذه القضية استخدمت كأداة لمشروع إزاحة الحكم الذي تحقق عام 2003 عبر الاحتلال العسكري الأميركي في ظل استراتيجية لم تكن مضمومة حيث فتحت الأبواب أمام أخطر مشروع يهدف إلى تمزيق الكيان العراقي من داخل قواعد بنيته التحتية، إزاحة الهوية



د. ماجد السامرائي

”

**تحقق مشروع «الإفراغ الطائفي» وكانت النتائج العرضية كارثية على مستوى تفرغ مؤسسات الدولة من الكفاءات المهنية الهائلة، ومن بينها مؤسسة الجيش والأمن**

“



ذلك الفرد الواعي بذاته، بتفرد، وبتميزه، هو الأساس "الوجودي" للديمقراطية وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

يحتاج الإسلام السياسي إلى إصلاح داخلي جذري يعيد تحديد معاني النص والاجتهاد والفقه والشريعة. يحتاج الإسلام السياسي إلى أن ينفخ عنه غبار فقه العصر الإمبراطوري، فقه الغزو والسبي والجزية والغنيمة إلخ؛ يحتاج إلى أن ينفخ عنه غبار فقه عصر المماليك، فقه الحريم والعمرة والحجاب والخلوة إلخ؛ يحتاج إلى أن ينفخ عنه غبار فقه الاستبداد الشرقي، فقه الطاعة والرعية والبيعة والجماعة إلخ؛ يحتاج إلى أن ينفخ عنه غبار فقه القدامة، فقه الولاء والبراء والفرقة الناجية وحد الردة إلخ. في كل الأحوال فإن الإسلام السياسي مقبل على تحولات قد تكون دراماتيكية في بعض الأحيان، وبصرف النظر عن قوته الانتخابية في هذا البلد أو ذلك، عليه أن يخرط في رهان الثورة الدائمة على مفاهيم الفقه التقليدي، بدل التذرع بوسطية منزوعة المواقف، وحتى عديمة المروعة في بعض الأحيان. فهل هذا الهدف قابل للتحقق؟ هو في كل الأحوال رهان مأمول لأجل التحول الإيجابي. أي نعم، يحتاج الإسلام السياسي إلى "بريسترويكا إسلامية".

\* كاتب مغربي

تجعل حفنة من البشر تدعي بانها وكيلة عن الله في حكم بشر آخرين، وفي منحهم الحياة أو الموت.

وتكمن مشكلة جماعة الإخوان السوريين، في نقدها لـ"داعش"، في عدم تمسكها بوثيقتها لـ"العهد والميثاق" (أذار 2012)، التي أكدت فيها التزامها بدولة القانون المدنية الديمقراطية، وبالحرية والمساواة للمواطنين، وعدم تحويلها إلى ثقافة عامة في أوساطها. إذ كان من شأن ذلك تقديم صورة أخرى عن تيار إسلامي متكيف مع الواقع والعصر، والإسهام في قطع الطريق على "داعش"، أو عزلها على الأقل، بدلاً من السكوت عنها.

\* كاتب سياسي فلسطيني

صامداً في وجه هذه العاصفة الصفراء وسينتصر في النهاية.

\* كاتب عراقي



أول صحيفة عربية صدرت في لندن 1977  
أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

رئيس التحرير المسؤول

عبدالعزیز الخميس

مدراء التحرير

علي قاسم

مختار الدبابي

كرم نعمة

تصدر عن

Al Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

Kensington Centre

66 Hammersmith Road

London W14 8UD, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

الإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk